ملخص للمواد أصول المحاكمات الجزائية (الفصل الأول)
في ٢٠٢٥/٢٠٢٦

١- أي القاضي الجزائي يفصل في المسائل الأولية أو الفرعية التي يقام عليه وإن طالت أصلاً لا يدخل في اختصاصه مسائل المسائل المدنية أو الشرعية.. إلخ مثله: ماضي الأصل هو ماضي الفرع.
مثال: إذا دفع المدعى عليه بكونه قريباً فعلى القاضي الجزائي أن يبت في مسألة النسب.

٢- إذا أصدر المحكمة الحكم البات فإن الدعوى تنقضي بهذا الحكم. لكن المحكمة يوقف تنفيذ العقوبات إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك. وتحصيل الحاصل من الأمور الإجرائية والاحترازية.

٣- ١- الحصانة الإدارية هي حصانة شخصية تقتصر على العامل وحده دون غيره.

٢- لا يمكن ملاحقة العامل لجرم ناشئ عن العمل إلا بعد إحالته إلى القضاء من المحكمة المختصة.

٣- الحصانة الإدارية في النظام العام لذلك يمكن الدفع بها في أي مرحلة من مراحل الدعوى، والمحكمة أن تقضي بذلك من تلقاء ذاتها ويترتب على مخالفتها بطلان جميع الإجراءات.

٤- ١- مشاهدة الجريمة حال ارتكابها. مثال: رؤية الجاني وهو يطلق النار على المجني عليه.
٢- تعقب الشرطة أثناء ارتكابها: مثال: مشاهدة المجني عليه تتزف دماً.
٣- العثور على أدلة الجريمة بناءً على صراخ الناس. مثال: أي أن يصيح أحد الناس صراخ لصوص أو أي أدلة أخرى.
٤- مشاهدة أداة الجريمة. مثال أن يضبط شخص معه السلاح الذي استعمل في ارتكابه الجريمة أو آثار دماء على ثيابه خلال ٢٤ ساعة من وقوع الجريمة.

ملخص محاضرات المحاكمات الجزائية (الفصل الأول)

١- أي القاضي الجزائي يفصل في المسائل الدولية أو الفرعية التي تطرح عليه وإن كانت أصلاً لا تدخل في اختصاصه مثل المسائل المدنية أو الشرعية.. إلخ. لأنه: قاضي الأصل هو قاضي الفرع.

مثال: إذا دفع المدعى عليه بكونه صبياً أمكن للقاضي الجزائي أن يبت في مسألة السن.

٢- إذا صدر القرار بعدم المحاكمة فإن الدعوى تنقضي بهذا الحكم. لكن القرار يوقف تنفيذ العقوبات إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك. ولا معقول للقرار عدا الدعوى إلا صلاحية الاسترداد.

٢-١- الحصانة الإدارية هي حماية شخصية تقرر لكل العامل وهي ليست ميزة.

٢- لا يمكن ملاحقة العامل لجرم ناشئ عن العمل إلا بعد إحالته إلى القضاء من المملكة المختصة.

٢- الحصانة الإدارية في النظام العام لذلك يمكن الدفع بها في أي مرحلة من مراحل الدعوى، والمحكمة أن تقضي بذلك من تلقاء ذاتها. ويترتب على مخالفتها بطلان جميع الإجراءات.

٤-١- مشاهدة الجريمة حال ارتكابها. مثال: رؤية الجاني وهو يطلق النار على المجني عليه.

٢- الكشف الذي يتم حال ارتكابها: مثال: كشف جثة المجني عليه تنزف دماً.

٣- القبض على فاعل الجريمة بناء على صراخ الناس. مثال: أي أنه يصرخ في الناس صراخ هو الحرامي أو القاتل امسكوا به.

٤- مشاهدة أدلة الجريمة. مثال أن يضبط شخص معه السلاح الذي استعمل في ارتكابه الجريمة أو آثار دماء على ثيابه خلال ٢٤ ساعة من وقوع الجريمة.

١ - يجب للمدعي الشخصي أو المستفيد من الأدلة التي تقدمها النيابة العامة. إضافة إلى حقوق دعواه المدنية الإجراءات الجزائية التي تكفل حماية قانونية للدعوى المدنية.

٢ - يستفيد من إقامة دعواه المدنية أمام القضاء الجزائي.

٣ - القاضي الجزائي ينظر في الدعوى المدنية بصفة أكثر مدرسة من القاضي المدني عند الحديث عن العذر والتسويف أثناء السير.

٤ - تتبع الدعوى المدنية أمام القضاء الجزائي قبلة التقادم.

٥ - من مزايا اللجوء إلى القضاء الجزائي أن الإجراءات الجزائية تجيز اللجوء إلى الحبس التنفيذي في بعض الحالات كالمماطلة.

سلم كلمات أصول المحاكمات الجزائية ف ٥

في ٥ / ٢ / ٢٠١٨

١- في مخالفات السير وانقطة الصحية والبلدية يكتفي المحكمة بحضور ممثل النيابة العامة الذي ينظم محضر الضابطة ويقدم رأيه بما جاء فيه.

٢- إن محكمة الاستئناف في ملزمة بإعادة المحاكمة التي أجرتها محكمة الدرجة الأولى.

٣- يكتفي بالإفادات الشهود المدلى بها أمام قاضي التحقيق.

٤- قرار إخلاء سبيل المدعى عليه الموقوف.

٥- قرار رفض محاكمة المدعى عليه الحبس من أسباب قانونية أو موضوعية.

٦- القرار القاضي باعتبار الفعل مخالفة وإحالة الدائرة عن محكمة الصلح وإفهام المراجعة

٧- القرار القاضي باعتبار الفعل جنحة وإحالة الملف إلى محكمة الدرجة الأولى.

٨- كل قرار يمس بحقوق الشخصية.

٩- يوكل له ذلك إذا حضر جلسات المحاكمة أو ملازم، ويوكل شكل المحكمة في غيابه.

١٠- لا يجوز أن تكون النيابة عامة وإنما تكون خاصة بعمل تحقيقي معين ومحدد فلا يستطيع ذلك شخص في جريمة قتل.

١١- لا يجوز النيابة في استجواب المدعى عليه.

١٢- لا يجوز النيابة في إصدار مذكرة التوقيف بحق المدعى عليه إذا مذكرة التوقيف لا تصدر إلا بعد استجواب المدعى عليه.

١٣- لا يجوز أن تتناول النيابة التصرف في الحقيقة أي قرار لزوم المحاكمة أو منعها.

١- لا يجوز لعامل الإدعاء عن سائر الكلم وجاهي، بينما يجوز الاستئناف أمام محكمة الاستئناف خلال (١٠) أيام تبدأ من اليوم التالي لصدور الحكم.

٢- لا يجوز الطعن بالنقض من طريق إعادة المحاكمة أو بسبب عدم تقديم هذا الطعن إلى وزير العدل وحده.

سلم شرحات أصول المحاكمات الجزائية ف ٢
في ٢٠٢٥/٢/١٨

(١) ١- في مخالفات السير وانظمة الصحية والبلدية "تدعي المملكة" بدلا من الحاضر الذي ينظم ضابطة او مصدر حكما سبقنا ما جاء منه.

٢- ان محكمة ابو مستشار تنيز ملزمة باعادة التحقيق الذي اجرته محكمة الدرجة الاولى. وليس استئنافا

٣- يمكن ابرز كتقارير ملاحظة إفادات الشهود المدلى بها أمام قاضي التحقيق.

(٣) ١- قرار إخلاء سبيل المدعى عليه الموقوف.

٢- قرار رفع محاكمة المدعى عليه الحبس عن أسباب قانونية أو موضوعية.

٣- القرار القاضي باعتبار الفعل مخالفة وإحالة الدائرة على محكمة الصلح وإخلاء سراحه

٤- القرار القاضي باعتبار الفعل جنحة وإحالة الضبينة إلى محكمة الدرجة الأولى " "

٥- كل قرار يمس بحقوقه الشخصية.

(٢) - يوكله لا ذلك انه حضور جلسات المحاكمة أو ملازم، ويتيح تشكيل المحكمة في غيابه.

٤- لا يجوز أن تكون الوكالة عامة وإنما تكون خاصة بعمل قضائي معين ومحدد فلا يستطيع المحامي جريمة وكل.

٢- لا يجوز الإنابة في استجواب المدعى عليه.

٣- لا يجوز الإنابة في إصدار مذكرة التوقيف لحق المدعى عليه لأنه مذكرة التوقيف لا تصدر إلا بعد استجواب المدعى عليه.

٤- لا يجوز أن تتناول الإنابة التصرف في الشكوى أو حق المحاكمة أو صلح.

١ - يسمح للمدعي الشخصي أن يستعين في المرافعة التي تقدم النيابة العامة إضافة إلى موضوع دعواه بمبررات الحرائية التي تكفل حماً أفضل للدعوى المدنية.

٢ - يستفيد من إقامة دعواه أمام المحكمة المدنية أمام القضاء الجزائي.

٣ - القاضي الجزائي ينظر في الدعوى المدنية بصفة أكثر مدة من القاضي المدني على تحديد الضرر والتعويض الناسب.

٤ - تتميز الدعوى المدنية أمام القضاء الجزائي بقلة النفقات.

٥ - من مزايا اللجوء إلى القضاء الجزائي أن الإجراءات الجزائية تجيز اللجوء إلى الحبس الاحتياطي كي يفي المحكوم عليه بالتزاماته.

سلم تصحيح امتحان مقرر المالية العامة

امتحان ف١ للعام ٢٠٢٠ / تعليم مفتوح

أولاً . اختر الإجابة الصحيحة من الخيارات الأربعة المرافقة لكل سؤال: (٢٠ × ٢٥ = ٥٠ درجة)

١- الباب * ٢- يدفع المنتفع * ٣- مبدأ وحدة الموازنة معاً .

٤- كل الإجابات السابقة خاطئة * ٥- التشريعية

ثانياً . أجب (صح أو خطأ) مع التعليل عن الأسئلة الثلاثة فقط مما يلي: (٣ × ١٠ = ٣٠ درجة)

١) خطأ ، تطور الفكر المالي هو من أسباب الزيادة الحقيقية للنفقات العامة ، حيث أنه كان الفكر محدداً سابقاً بالمحافظة على مبدأ توازن الموازنة ، ولكنه تطور ليصبح مقبولاً بل واجباً بموجبه ضخ الأموال اللازمة في السوق عبر زيادة النفقات العامة لتحريك عجلة الاقتصاد والنمو ولو على حساب توازن الموازنة .

٢) خطأ ، فالاعتمادات المدورة رغم كونها استثناء عن مبدأ سنوية الموازنة عموماً ، إلا أن صورة من صوره التي تجيز تدوير بعض النفقات العامة من قبل بعض الجهات كوزارة الزراعة و الصندوق الزراعي والمؤسسة العربية .

٣) صح ، لأن تطبيق أسلوب حساب الأرباح لا يمكن تطبيقه بنجاح في الدول النامية ، لأن تطبيقه يتطلب أجهزة إدارية على قدر عال من الكفاءة ، يمكنها من عمل أعباء إدارية تعجز عن عملها مثل الدول النامية بإمكاناتها المتواضعة .

٤) خطأ ، هناك اختلاف بين مفهوم الضرائب على الأشخاص ، حيث أنها ضرائب يكون الأشخاص ذاتهم وعاءها كضرائب الفردة البسيطة والمدرجة ، أما مفهوم الضرائب الشخصية هي ضرائب وعاءها الأموال ، والتي تأخذ بعين الاعتبار في فرضها وتقديرها وجبايتها الظروف الشخصية والاجتماعية للمكلفين (كالضرائب على الدخل مثلاً) .

ثالثاً : أجب عن الأسئلة الثلاثة التالية (٣ × ٢٠ = ٦٠ درجة)

١) علم المالية العامة (هو العلم الذي يبحث في جملة الوسائل المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية) .

والفوارق بين القواعد الإجرائية المتعلقة بالمالية العامة عن نظائرها الخاصة هي :

١- من حيث غرضها الأساسي : فالدولة تستهدف من إنفاقها تحقيق المصلحة العامة ، بينما الهدف الرئيسي للمشروعات الخاصة هو تحقيق النفع الخاص مقاساً بالربح .

٢- من حيث الإجراء : الدولة تحصل إيراداتها أو جزء كبير منها باستخدام وسائل السلطة العامة (الإجبار) مثل الضرائب والرسوم ، بينما إيرادات الأفراد يتم تحصيلها بالتراضي فيما بينهم .

٣- من حيث التنظيم : حيث أن الجهات العامة تحدد مسبقاً نفقات الدولة أولاً وتجبر الدولة للبحث عن الإيرادات اللازمة لتغطيتها ، أما الفرد الرشيد فيتولى تنظيم ماليته الخاصة بتدبير إيراداته أولاً ومن ثم التحرك عن نفقات في حدود تلك الإيرادات .

(٤) تتجسد مزايا الضرائب غير المباشرة فيما يلي :

١- وفرة حصيلتها وسرعة جبايتها : وتظهر هذه في الدولة المتخلفة اقتصادياً ، وهي تتميز بسرعة جبايتها .

٢- خفة وطأتها : فالضرائب غير المباشرة هي غير منظورة فلا يشعر المكلف بعبئها ، فهي تتميز بإجراءات ربط وجباية سهلة فيدفع المكلف عندما يستهلك خدمة أو سلعة يخضع إلى سعر السلعة .

٣- شمولها : فهي تشمل جميع الأفراد دون تمييز من يدفع ، حيث يسددها كل من يخضع للواقعة المنصوص عليها قانوناً ، فهي ضرائب شاملة وتحقق المساواة في المعاملة بين المواطنين ، فهي تحقق الشمول الشخصي .

٤- مساعدتها : تتجاوب حصيلة الضرائب غير المباشرة مع حالات الاقتصادية حيث تزداد حصيلتها تلقائياً في أوقات الرخاء نظراً لازدياد النشاط الإنتاجي والاستهلاكي وتداول الأموال بين الأفراد ، وذلك بسبب ارتفاع أسعارها ، وتحدث العكس في أوقات الكساد .

(٣) إقرار الموازنة العامة : هو رفع مشروع الموازنة إلى السلطة التشريعية ومناقشته ومن ثم التصديق عليه ، وهو يتضمن التصديق على الإيرادات والنفقات معاً . والقيود الواردة على صلاحيات السلطة التشريعية في سوريا باعتبارها اتخذت موقفاً وسطاً بين الدول في موضوع قدرة السلطة التشريعية على تعديل الموازنة ، حيث أن مجلس الشعب مقيد بـ ٣ قيود من قبل لجنة الموازنة والحسابات وهي :

١- لا يجوز أن يقوم مجلس الشعب بزيادة في مجموع الإيرادات أو النفقات التي لا تخل بمبدأ توازن الموازنة .

٢- جميع الطلبات التي تقترح زيادة نفقات أو إحداث نفقات جديدة أو تخفيض الإيرادات لا تقبل بشكل مجرد ولا يجب أن ترفع من أصحاب الاقتراح بوسائل مقترحة للتنفيذ .

٣- أن تقدم اقتراحات التعديل إلى لجنة الموازنة والحسابات قبل انتهاء الدورة العادية بوقت كاف ، ولا يجوز للمجلس أن يقترح

(1)

سلم هيكلي مقرر : العلاقات الدولية
للفرقة الثالثة / التعليم المفتوح / الدبلوم
سنة رابعة ١٤٢٠/٣/١ هـ .

س ١ :

١ - احترام قوانين وأنظمة الدولة المعتمد لديها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية
مؤدب الممثل الدبلوماسي لم يرسل لإجراء إصلاح قد يراه ضروريا في نظام الحكم أو السياسة
في الدولة المعتمد لديها ، بل أيضا ليعمل على توطيد العلاقات الودية بين البلدين وعليه أن
يبتعد عن كل ما من شأنه تعكير هذه العلاقات .

٢ - عدم إساءة استعمال الأماكن التي تشغلها البعثة :
وبالرغم هذه الأماكن تتمتع بالحصانة الدبلوماسية ، فعلى الدبلوماسي أن لا يسيء استعمال
كأن يحولها مقراً لنشاطه الذي يسيء إلى سلامة الدولة المعتمد لديها .

٣ - حصر مراسلاتهم مع وزارة الخارجية :
ليس للممثل الدبلوماسي أن يراسل السلطات والهيئات المختلفة في الدولة المعتمد لديها إلا عن طريق وزارة
الخارجية التي يستطيع أن تتصل بها شفهيا أو تحريريا .

٤ - عدم ممارسته أي نشاط مهني للكسب المادي :
يحظر على الدبلوماسي ممارسة أي نشاط مهني أو تجاري لمصلحته الشخصية ولكنه يستطيع القيام
بنشاطات إبداعية كالفن والأدب .. إلخ .

س ٢ :

(١) إن المشرفين على اتخاذ القرار السياسي أو واضعيه اعتاد عليه تعريفهم واضعي هذا
القرار أو ذاك . فإنهم لا يجدون من بين كل البدائل إلا الاحتمالات والبدائل المتوفرة لديهم
بالرغم وجود بدائل واقعية مختلفة ربما تكون أكثر أهمية وتحقيقاً للفائدة في المسألة المثارة
ومع ذلك لا يأخذ بها في الحسبان .

(٢) لا تتوفر معلومات موضوعية متوفرة عليها لترشيد أحكام واضعي القرارات في مسائل السياسة الخارجية
مما يجعل الكثير فريسة لعوامل عديدة نقاط الضعف وفي عدم وضوح الأهداف من القرار في
أذهان واضعي القرار والقائمين في وحدات التنفيذ عنهم وتحديداتهم الشخصية .

(٣) تنوع الأطراف التي يجب أن يتفاوض عليها القرار المتخذ وتعددها مما يجعل من الصعب التعرف على وجود
النمط وأنماط السلوك المختلفة لكل واحد من هذه الأطراف .

(٤) التطورات الكبيرة والمواقف المستجدة التي تظهر أثناء التفاعل مع المسألة مما يؤثر
في عملية وضع الاحتمالات والبدائل لمواقف غير مستقرة .

ج/ للنظام السياسي معنيان أحدهما تقليدي وهو مرادف لمصطلح جديد وواسع
فالمعنى التقليدي يعني نظام الحكم في الدولة ويشمل تقسيم النظام السياسي والمؤسسات الدستورية المرادفة
أما المعنى الحديث فيعني نظام الحكم وما يقوم عليه من مبادئ فلسفية وسياسية واجتماعية.
وهو ما يُدرس نظام الحكم في السياسة الخارجية، ويتوزع الآراء اتجاهين الأول يرى أن النظم السلطوية
عكس أنظمة الديمقراطية أقل في مجال السياسة الخارجية لأنها تتخذ قرارات حرية نظراً لأنها لا تستجيب
للضغوط العامة وتشكل جهة موحدة في السياسة الخارجية (مركزية صنع قرارات السياسة الخارجية) كما تستطيع
اتباع سياسة خارجية قابلة للتكيف وتستجيب للأوضاع المتغيرة لأنها أقل عقبة أمام قراراتها.
- في حين أن النظام الديمقراطي أكثر كفاءة أثناء التعامل مع المتغيرات الدولية لأن طبيعة
الحكومات الديمقراطية تسمح بتبادل المعلومات والمخرجات في نظام واسع، مما يجعلها أكثر قدرة على التكيف
مع المتغيرات الجديدة في النسق الدولي.

ج/ س٤ : من خلال الأحداث الدولية المتسارعة نلاحظ أن معظم الدول تميل إلى الرد على السؤال الموجه
إليها سؤال مشابه، كأنه في حالة نشوب نزاع بين دولتين تلعب الأطراف الخارجية سواء
أكانت دولاً أم منظمات دولية دوراً في التأثير على سلوك وسياسة كل من الدولتين المتنازعتين عن طريق
تقديم الوساطة أو المساعي الحميدة وأحياناً عن طريق التهديد بفرض العقوبات الاقتصادية أو غيرها
أو من خلال حشد الرأي العام عالمياً أو اقتصادياً أو سياسياً.
- كما تأثر السياسة الخارجية للدول بموجة التفاعلات التي ترتبط بالدول الأخرى، وتشمل سياسة
القمع والشيفة الاقتصادية وسياسة الانسحاب.
- ومع بدء المؤسسة الدولية - ملاحظة المربع مؤخراً أن الدول لم تعد هي الفاعل الوحيد في مسرح
السياسة الدولية إذ أصبح الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية غير الحكومية تتخذ العالم كله مسرحاً
لعملياتها وهي لم تكتفي بقدرتها على الانتقال بين الدول بحثاً عن الأرباح بل وصلت إلى اختراق الدولة وتسخيرها لخدمتها.
كما أن الحرب الحديثة ما يسمى بالحرب الإلكترونية تشنها جيوش في دول مختلفة والتي تقوم بها شركات
المتحدة بضغوط أمريكية وتقاعس دولي في أزمة دارفور والتي قامت بها شركات متعددة الجنسيات مختلفة في كل عام
يصير عدد الأمم المتحدة. وكيف أن هذا تفعل دور الدولة الفاعلين في توجيه سياسات بعض الدول وهو الدور
الذي جعل جنوب السودان يصبح دولة مستقلة بعد استفتاء ١٩٥٩ م ١٩٥٩ م
استفتاء جنوب السودان في ٩/١/٢٠١١ م الرغم من أنه شكل خرقاً فاضحاً لميثاق الأمم المتحدة.

ج/ س٥ : النظام الدولي (وفقاً لمنظور المؤسسة الدولية) ونظرية العلاقات الدولية يتوفر على عدد من الأركان هي:

١) الأشخاص معترف لهم بالشخصية القانونية في محيط المجتمع الدولي.

٢) النصوص والأحكام والقواعد القانونية في شكل (معاهدات أو أعراف دولية أو أحكام محاكم دولية
وقرارات لمنظمات دولية تنفيذية.

٣) أجهزة مؤسساتية تتمتع بهيئة دائمة تسهم في التوفيق بين تفاعلات أشخاص
المجتمع الدولي من جهة وبين هذه الأحكام والنصوص الموضوعة لحكم التفاعلات الدولية
من جهة أخرى.

سلم تصحيح مقرر الدبلوماسية "مقرر اختياري"

السؤال الأول: تحدث عن تنقلات رئيس الدولة بصفة رسمية، وبصورة متنكرة. (٢٥ درجة)

إذا كان انتقال رئيس الدولة بصفة رسمية لغرض سياسي أو بداعي المجاملة، فإنه يتمتع بجميع مظاهر الإكرام (إطلاق المدافع، رفع أعلام دولته...)، ويعد وأفراد عائلته ورجال حاشيته غير خاضعين للقانون المحلي، ومقابل ذلك لا يحق له ولمن يرافقه خرق القوانين أو العادات المحلية، كما أنه لا يحق لهم أن يحلوا محل السلطات المحلية في ممارسة اختصاصها. وإذا كان انتقاله بصور متنكرة، فإنه يعامل كفرد عادي لجهل الدولة المضيفة صفته الرسمية، ولكن تعود إليه الامتيازات الخاصة حينما يعلن عن صفته.

السؤال الثاني: عرف الجواز الدبلوماسي، وتحدث عن الفرق بينه وبين التأشيرة الدبلوماسية. (٢٥ درجة)

الجواز الدبلوماسي: وثيقة سفر تعين الصفة الرسمية لحاملة وصفته التمثيلية حتى يقف على ذلك رجال الأمن والحدود والجمارك في البلاد التي يسافرون إليها، وبخاصة في الدول المضيفة، وهو يخولهم جميع التسهيلات التي تنص عليها قوانين تلك البلاد.

الفرق بينه وبين التأشيرة الدبلوماسية: الجواز له مفعول دائم، بينما التأشيرة هي في الأصل لمرة واحدة. والجواز يمنح من قبل رئيس الدولة أو وزير الخارجية للدولة الموفدة، بينما التأشيرة الدبلوماسية تمنح من قبل ممثل الدولة المضيفة لدى الدولة الموفدة.

السؤال الثالث: عدد أنواع السفراء، وتحدث عن مهامهم. (٢٥ درجة)

السفراء العاديون: يعهد إليهم بمهام دبلوماسية دائمة.

السفراء الاستثنائيون أو فوق العادة: يعهد إليهم بمهام دبلوماسية مؤقتة، كالقيام ببعض المراسم، أو إجراء بعض المفاوضات التي تحدد لهم، فيقومون بمهمتهم على الرغم من وجود سفير عادي لدى الدولة المضيفة، ولذلك فهم يتقدمون على السفراء العاديين.

السؤال الرابع: تحدث عن إعفاء الممثل الدبلوماسي من الرسوم الجمركية. (٢٥ درجة)

يجري الإعفاء من الرسوم الجمركية وفقاً لما تسنه الدولة المضيفة من قوانين وأنظمة، أي أنه نسبي، ولكنه يتناول بموجب اتفاقية فيينا دخول المواد الآتية وإعفاءها من جميع الرسوم الجمركية والضرائب غير تكاليف التخزين والنقل والخدمات المماثلة: ١- المواد المعدة لاستعمال البعثة الرسمي. ٢- المواد المعدة للاستعمال الخاص للمبعوث الدبلوماسي أو لأفراد أسرته من أهل بيته، بما في ذلك المواد المعدة لاستقراره. ولكن بما أنه يمكن إساءة استعمال هذه الحقوق، فقد اشترطت بعض الدول مدة معينة لاستيرادها، كما حددت لها قيمة عليا لا يجوز تجاوزها ضمن مدة معينة قد تكون سنة.

السؤال الخامس: ما المقصود بالقائم بالأعمال بالوكالة أو النيابة؟ وهل يكون مطلق الصلاحية؟. (٢٥ درجة)

الشخص الذي يدير شؤون البعثة الدبلوماسية في حال غياب رئيسها الأصيل في مأمورية تطول أحياناً، أو في حال استدعاء الأصيل من قبل حكومته، أو عند شغور مركزه، ويتم بعين خلف أصيل له.

وإذا كان القائم بالأعمال قد تولى منصبه بسبب شغور رئاسة البعثة، فإنه يكون أوسع صلاحية منه فيما إذا تولى المنصب بسبب غياب الأصيل غياباً مؤقتاً، ففي الحالة الأخيرة لا بد أن يرجئ البت في بعض الشؤون الممكن تأجيلها إلى أن يعود رئيس البعثة الأصيل، كما يتوجب عليه أن يراسله ويستطلع وجهة نظره في الشؤون الهامة التي تعرض عليه أثناء الوكالة. ولكن في حالة تولي المنصب بسبب شغوره فيكون مطلق الصلاحية. مع العلم أن الدولتين قد تختاران بالاتفاق إرجاء بعض الموضوعات كي يبت فيها من قبل رئيس البعثة الأصيل بعد استلامه أعماله.

د. رنا عبود